A**الأمم المتحدة**Distr.
GENERALA/43/684
7 October 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH**الجمعية العامة**

الدورة الثالثة والأربعون
البند ١٠٣ من جدول الأعمال

الحملة الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات

الحملة الدولية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات
والاتجار غير المشروع بها

تقرير الأمين العام

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	٣ - ١	أولا - مقدمة
٢	٩ - ٣	ثانيا - تدابير اتخذها كل من لجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي
٤	١٥ - ١٠	ثالثا - التدابير التي اتخذها الأمين العام

أولاً - مقدمة

١ - أعربت الجمعية العامة مجدداً ، في القرار ١١٢/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ بشأن "الحملة الدولية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها" ، عن قلقها إزاء الوضع العالمي لإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وسلمت الجمعية بالمسؤولية الجماعية التي تقع على عاتق الدول عن توفير الموارد المناسبة للقضاء على إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع بها وعلى إساءة استعمالها ، وعمت مرة أخرى إلى إدانة الاتجار بالمخدرات بجميع أشكاله إدانة قاطعة باعتباره نشطاً إجرامياً ، وحثت الدول على الاعتراف بأنها تشتراك في المسؤولية عن مكافحة مشكلة الاستهلاك والانتاج والنقل والاتجار بموربة غير مشروعة . وقامت الجمعية ، في القرار هذا بتحديد مجموعة من التدابير الواجب اتخاذها .

٢ - وقد أعدت هذه الوثيقة استجابة لطلب الجمعية العامة بتقديم تقرير إليها عن تنفيذ القرار .

ثانياً - تدابير اتخذها كل من لجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣ - قامت لجنة المخدرات في دورتها الاستثنائية العاشرة المعقدة في الفترة من ٨ إلى ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٨^(١) ببيان مجموعة من مشاريع القرارات لتقديمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك بالإضافة إلى اتخاذها لأربعة قرارات ولتسعة مقررات . وقد اعتمد المجلس فيما بعد ، بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨ ، مجموعة مشاريع القرارات هذه باعتبارها القرارات من ٨/١٩٨٨ إلى ١٦/١٩٨٨^(٢) .

٤ - ويتناول القراران الأول والثاني مسالتي "إعداد اتفاقية دولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية" و "المؤتمر الدولي المعنى بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها" ، على التوالي^(٣) .

٥ - أما القرارات الأربع التالية فتتناول "طلب وعرض المواد الأفيونية للاغراض الطبية والعلمية" و "تنسيق أنشطة مكافحة المخدرات في منطقة افريقيا" و "تقليل المرض غير المشروع للمخدرات" و "تعزيز التعاون والتنسيق في مكافحة المخدرات على

الصعيد الدولي" . وتنتجسد في هذه القرارات توصيات الاجتماعات الإقليمية الثلاثة لرؤساء الأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات .

٦ - وفي القرار ٤/١٩٨٨ ، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تواصل اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقيين الآدنى والأوسط في المجتمعاتها سنويًا في أحدى عواصم المنطقة . حيثما أمكن ، وفي مكتب الأمم المتحدة بفيينا ، قبيل دورات لجنة المخدرات . كما أذن المجلس بتوسيع عضوية اللجنة الفرعية مؤيدا بذلك انضمام الأردن ومصر والهند إليها .

٧ - وفي القرار ١٥/١٩٨٨ المعنون "اجتمعات رؤساء الأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في آسيا والمحيط الهادئ ، وأفريقيا ، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي" ، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جملة أمور ، أن يقوم الأمين العام بعقد هذه الاجتماعات الإقليمية الثلاثة سنويًا ابتداء من عام ١٩٨٨ ، ماعدا في السنوات التي يعقد فيها اجتماع إقليمي .

٨ - وفي القرار ١٦/١٩٨٨ بشأن "تحسين تدابير تقليل الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية" ، حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي جميع الحكومات على أن ترعى أفضل الظروف الممكنة التي من شأنها أن تفضي إلى نشأة صحية وحياة مجيدة لجميع الناشئة وتيسير اندماجهم في المجتمع ، ودعا حكومات البلدان التي تواجه مشاكل إساءة استعمال المخدرات أن تتخذ عند الاقتضاء التدابير الفورية لتخفيض الطلب غير المشروع تخفيضا كبيرا .

٩ - وكانت لجنة المخدرات قد وجهت عناليتها الخامسة ، في دورتها الاستثنائية العاشرة إلى مسئولة مستوى الموارد المتاحة لشبعة المخدرات ولأمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات . واستمعت اللجنة إلى بيان أدلّت به المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة بفيينا ، وهي المنسق لجميع أنشطة الأمم المتحدة فيما يتصل بالمخدرات ، وفيه أعربت عن قلقها البالغ إزاء حالة هاتين الهيئتين من حيث الميزانية والتوظيف . وبعد مناقشة متعمقة ، خلصت اللجنة إلى "أن من شأن أي تخفيف على إجمالي الاعتمادات المأذون بها في الباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ للجنة الدولية لمراقبة المخدرات وشبعة المخدرات ، لا يمكن أن يتفق مع الجهود التي تبذلها الحكومات والأمم المتحدة لمضاعفة الكفاح العالمي ضد إساءة استعمال المخدرات" . وطلبت اللجنة ، في قرار لا سابقة له ، أن يقوم رئيسها ورئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بنقل هذه الاستنتاجات شخصيا إلى الأمين العام . وقد

استقبل الأمين العام وفد اللجنة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ . كما أوصت اللجنة بأن "تراعي لجنة البرنامج والتنسيق على النحو الواجب ، عند دراستها لبرامج المراقبة الدولية للمخدرات ، الحالة الراهنة بقية سيانة بل وتعزيز مستوى الموارد المتاحة للوحدات المعنية بمكافحة المخدرات" .

ثالثا - التدابير التي اتخذها الأمين العام

- ١٠ - استجابة لطلب الجمعية العامة ، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، بتنظيم الحلقة الدراسية الأولى بشأن الاستعاضة عن زراعة خشائش الأفيون ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بمشاركة خبراء من باكستان وبورما وتايلاند . كما حضر الحلقة مراقبون من استراليا والولايات المتحدة الأمريكية ومن لجنة الاتحادات الأوروبية ومكتب خطة كولومبو . ويجري العمل على التخطيط لحلقات دراسية أخرى .
- ١١ - وتعمل شعبة المخدرات حاليا ، بالتعاون مع هيئات حكومية دولية ووكالات وطنية ، على تحديد مصادر الخبرة للتدريب المكثف في ميدان إنفاذ قوانين المخدرات . ولتنسيق أنشطة التدريب هذه تعمل الشعبة على جمع البيانات على الصعيدين الوطني والدولي . وقد تم بالفعل إصدار النشرة الأولى من دليل نصي منوي عنوانه "التقويم الدولي لأحداث التدريب في بيان إنفاذ قوانين المخدرات" ، وهو يغطي الفترة من تموز/ يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، كما بدأت الشعبة في مراجعة دليلين للتدريب كانا قد صدران في أوائل السبعينيات ، وهي تتعاون في ذلك مع مجموعة واسعة من الأجهزة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات ، فضلا عن الانتربول ومجلس التعاون الجمركي .
- ١٢ - وقد قامت الشعبة ، باسم الأمين العام ، بالدعوة لانعقاد ثلاثة اجتماعات إقليمية لرؤساء الأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات (هونج كونج) في عام ١٩٨٨ . وهذه الاجتماعات هي : الاجتماع الثاني لهيئة هونج كونج ، في دكار ، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ؛ والاجتماع الثاني لهيئة هونج كونج ، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، في ليما ، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ؛ والاجتماع الرابع لهيئة هونج كونج ، آسيا والمحيط الهادئ ، في بانكوك ، في الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ .

١٣ - ومن الأمثلة الأخرى على ما اتخذ من تدابير ، في إطار الجهود المتزايدة الرامية إلى مواجهة الطلب على المخدرات ، ما تم من إعداد مشروع بشأن إقامة نظام دولي لتقييم إساءة استعمال العقاقير يهدف إلى تحسين نوعية المعلومات المتاحة للهيئات الحكومية الدولية ، كما بدأ الأعمال التحضيرية لعدد من حلقات التدريب الإقليمية المقررة لعام ١٩٨٩ بشأن استخدام الموارد المحلية للوقاية والتخفيف من إساءة استعمال المخدرات . وإلى جانب البرامج الجارية للمساعدة من خلال التدريب المتخصص والعينات والكتب المرجعية والمعدات ، تبذل جهود خاصة للمساعدة على إنشاء شبكة من المختبرات على الصعيدين الوطني والإقليمي لتحليل المخدرات وتحديدها في القارة الأفريقية ، وذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات .

١٤ - وقد طلبت الجمعية العامة من إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة نشر المعلومات الرامية إلى منع إساءة استعمال المخدرات لاسيما لدى الناشئة . واستجابة لذلك ، أصدرت الإدارة نشرة معلومات أساسية تحت عنوان الاحتفال باليوم الدولي السنوي الأول لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وزراعتها على المدارس ومجموعات الشبيبة وغير ذلك من منظمات ، كما دعت الإدارة ، بالاشتراك مع لجنة نيويورك للمنظمات غير الحكومية المعنية بإساءة استعمال المخدرات والمؤشرات برنامجيين بمناسبة اليوم الدولي تضمنا احتفالا ، شارك فيه عدد من الناشئة ، لتوسيع الرأي العام في مسائل مكافحة إساءة استعمال المخدرات . وقام عدد من مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة بالدعائية لليوم الدولي كل في منطقته . إضافة لذلك ، تم إنتاج عدة إعلانات عامة للتلفزيون تحت عنوان دعم أنشطة الأمم المتحدة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات . كذلك تم إعداد برنامجيين للاذاعة بشأن الوقاية من إساءة الاستعمال . كما أقيم في بهو المقر الرئيسي معرض للرسوم الكاريكاتورية المعدة في إطار مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، وهي رسوم كانت قد حازت على جوائز . وعملت الحكومة على توفير المعلومات حول أنشطة الأمم المتحدة في ميدان إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، بما في ذلك إعادة طبع المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، الذي كان قد صدر عن المؤتمر الدولي المعنى بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . أما البرنامج العادي لإدارة شؤون الإعلام والمعدة للتلفزيون والاذاعة والصحف فقد تضمنت تفطية لأنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان . وسيستمر العمل على تنفيذ المعلومات التي تشجع الوقاية من إساءة استعمال العقاقير في أنشطة الإدارة في المستقبل .

١٥ - وقد كانت الجمعية العامة قد طلبت الى الامين العام "أن يتخذ مستعيناً بالموارد الموجودة ، خطوات لتوفير الدعم المناسب لتعزيز شعبة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بما في ذلك إعادة توزيع الموارد" كما أوصت لجنة المخدرات بصياغة بل وتعزيز مستوى الموارد المتاحة لوحدات مراقبة المخدرات . على أن الامتناع لهذين الطلبين لابد وأن ينظر فيه في سياق تنفيذ التوصية ١٥ من توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة (فريق الـ ١٨) ، وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن الاشار المترتبة في الميزانية على التوصية المذكورة .

الحاوي

• E/1988/13 (١)

• E/1988/88 (٢)

(٣) للاطلاع على تقريرتين أكثر تفصيلاً بشأن هذين القرارين ، انظر الوثائق A/43/679 و A/43/678 .